المحاضره العاشرة (التنمية الريفيه)

اولا : لماذا التنمية الريفيه ؟

تعتبر قضية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة ، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والمواطنين ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها :

١- أن أغلب سكان العالم - خاصة في الدول النامية - يعيشون في الريف ، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط نسبة سكان الريف في الدول العربية باستثناء الكويت تبلغ نحو ٦٠-٨٥% من إجمالي السكان .

٢- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال ، كما يرجع إلى قصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف .

٣- رغم معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر فإن سكان الريف في دول العالم النامي ما زالوا يزيدون عن سكان المناطق الحضرية بمعدل ٢% تقريباً .

٤- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر ،وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ ٤: ٦ مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف .

٥- ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيين إذ تبلغ نسبة الأمية في الدول العربية نحو ٧٢,٦% من جملة عدد السكان ، إلا أننا نجد أن معظم هؤلاء الأميين من أبناء الريف .

٦- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً تحت عنوان" إستراتيجية التنمية الريفية" الفقراء إلى مجموعات : فهناك فقر كلى ومعناه أن دخل الفرد سنوياً ما يعادل ٥٠ دولاراً أمريكياً فأقل ، وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني وفي مصر تتزايد نسبة الفقراء وفي تقرير التنمية البشرية الأخير وصلت النسبة إلى حوالي ٤٠% من السكان غالبيتهم في الريف .

وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يصل عدد سكانها على ما يقرب من٨٠% من سكان العالم يتضح ما يلي :

- أن ما يقرب من ٨٥% من جميع الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية .
- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا في عمليات تطوير الريف .

وعليه فإن التنمية تعد وسيلة هامة لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه ، خاصة في المجتمعات النامية حيث تعتبر مطلباً أساسياً بوصفها وسيلة مأمونة العواقب لعبور تلك الدول مرحلة التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة .

ثانيا : مفهوم التنمية الريفيه وأهدافها :

مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بصفة خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ظهرت اجتهادات كثيرة تحاول التعمق في مفهوم التنمية الريفية إلا أن التعريف الذي

اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ هو أن التنمية الريفية : هي العملية التي توجه بمقتضاها جهود كل من الأهالي و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها علي الاندماج في حياة الأمم، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن ويمكن رصد أهم النقاط التي تمثل جوانب تلك العملية في :

- التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائي مخطط .
- تستهدف التنمية الريفية كل من : تطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الريفيين ، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والرضا النفسي .
- تقوم علي أسس هامة أهمها المشاركة الشعبية و الجهود الحكومية والموارد البيئية المتاحة .
- وتعد التنمية الريفية الوسيلة والغاية التي تنشدها المجتمعات خاصة الريفية منها .

وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية ، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (٢٠٠٣م) فإن "التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية الريفية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية . والتنمية الريفية ، في مفهومها الواسع المتكامل ، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية ، ومن هذه الأبعاد :

١/ البعد الاقتصادي : الذي تقترب به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام ، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢/ البعد الاجتماعي : الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف ، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر ، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.

٣/ بعد التنمية البشرية : الذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات .

وتهدف التنمية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً ، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات ، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي .

ت. الديناميكية و حركية التنفيذ و التكيف طبقاً للجوانب المختلفة في المجتمع .

ث. الاستعانة بمنظمات المجتمع كشريك (حكومية و أهلية) للمساهمة في إعداد البرامج وتنفيذها سواء علي المستوي المحلى أو الوطني .

ج. الالتزام بالعلم والتخطيط وسيادة القانون من أجل استغلال الموارد المتاحة بكفاءة .

ح. مراعاة البساطة في التكاليف إذا أريد النهوض بالمجتمع المحلي، نظراً لأن الظروف الاقتصادية لأي مجتمع لا تسمح بالمغالاة سواء في إقامة المنشآت أو في تكاليف الخدمات حتى تكون هناك فرصة لمشاركة الأهالي في مشروعات التنمية الريفية و إحساسهم بملكيتها وأنها تتمشى مع واقع مجتمعهم المحلي .

خ. تعزيز ودعم الدولة لقدرات المؤسسات الريفية وتحفيزها وتقليل الإجراءات والمعوقات المختلفة لخلق بيئة صالحة للعمل تؤهل العاملين بتحقيق الأهداف في النهوض بالمجتمع .

ثالثا : اسس التنمية الريفيه :

تعد أسس التنمية الريفية حجر الزاوية لتحقيق أهدافها في النهوض بالمجتمع وفيما يلي عرض لأهم هذه الأسس :

- ❑ تلبية حاجات و رغبات الريفيين .
- ❑ مشاركة أفراد المجتمع في تخطيط و تنفيذ مشروعات التنمية الريفية .
- ❑ ضرورة أن تشمل برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والأسرية و العمرانية و الترويحية و غيرها .
- ❑ التكامل والتنسيق بين مشروعات التنمية الريفية ومن أشكال ذلك التكامل :

أ. التكامل بين الجوانب المادية و البشرية ، بمعني أن التنمية لابد أن تحقق تكاملاً بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي و هو الارتقاء بمستوي معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة .

ب. التكامل بين الخدمات المختلفة، بما يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد من عائدها لصالح المجتمع .

كما توجد عدة أسس لتنمية المجتمعات بصفة عامة والريفية بصفة خاصة من أهمها :

- ❖ مشاركة القيادات المحلية عن طريق إثارة الوعي والاقتناع بالأساليب الجديدة وتطوير طرق التفاوض والتواصل سواء في مجال التفكير أو التنفيذ أو التعليم أو المحاسبة .
- ❖ الاعتماد علي الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية ، وللجانب الإنساني أهمية قصوى في هذا المجال ، وذلك إذا ما علمنا أن القائد المحلي أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات الناس والتبشير بالجديد من الأفكار .
- ❖ إعادة بناء الثقة والتعاون بين المواطنين والمؤسسات والدولة وذلك بالإسراع بالنتائج المادية المحسوسة لأن الناس تعودوا علي استعجال الفائدة من المشروعات ، ولذلك فإن الإسراع بهذه النتائج لهؤلاء السكان تشجعهم علي القبول والإسهام في مشروعات أخري مستحدثة .
- ❖ ويتوقف نجاح برامج ومشروعات التنمية الريفية في المجتمع المحلي على مدى مراعاة تلك الأسس ، وعلى القائمين على أمر التنمية أن يضعوها نصب أعينهم عند تخطيط برامج التنمية .

رابعا : الوضع الراهن للتنمية الريفيه في بعض الدول العربية :

تنطوي سياسات التنمية الريفية بدول المنطقة العربية على أهداف في عمومها تتعلق بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان .

والدراسات المتوفرة، توضح بأن سياسات وبرامج التنمية الريفية في السودان على سبيل المثال تتأسس على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي، وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية،

ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف، ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة لتنمية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي .

وفي المملكة العربية السعودية تركز البرامج والسياسات على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم ، وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، ، وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين. وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية .

وفي العراق يتم التركيز في المناطق الريفية على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، وتقدم لصغار المزارعين بالريف قروض ميسرة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل، وتسهل الدولة عمليات التسويق وتعمل علي ضمان حصول المزارعين على أسعار لمنتجاتهم موازية للأسعار العالمية وتقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل .

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تدعم الدولة برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وتعمل على زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية، و بناء قدرات الموارد البشرية

وفي الجمهورية العربية السورية تهدف سياسات التنمية الريفية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ولضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية. وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث. ويعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج،

ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبنى الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وتعطي الدولة اهتماما خاصاً لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض .

وفي البحرين تهتم برامج التنمية بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة بالريف عامة، وبتطوير الإنتاج الزراعي بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد لتشجيع الإنتاج، وتهتم الدولة بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية .

وفي سلطنة عمان يعطى اهتمام خاص بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية على أسس سليمة وباستخدام أحدث التقنيات المتاحة، ولنشر طرق التربية الحديثة لنحل العسل في المناطق الريفية، ولرفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي، ويتم تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية .

وفي دولة فلسطين تهدف برامج التنمية الريفية لرفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية لتعظيم الربحية للمزارعين، ولتطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، وتهتم الدولة بتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج السلعي .

وفي دولة قطر توجه برامج التنمية الريفية لدعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج، ويعطى اهتمام خاص بتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية، وبدعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة .

وفي دولة الكويت تعطي الدولة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية و تحسين الإنتاجية الزراعية .

وفي جمهورية مصر العربية تهتم برامج التنمية الريفية بنشر تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وبتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل. وتوجه الدولة اهتماما خاصاً لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية .

وفي الجمهورية التونسية يتم التركيز في برامج التنمية الريفية على تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية، وعلى تشجيع البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء .

وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعطي برامج التنمية الريفية خاصاً لهدف ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الإنتاجية .

خامسا : معوقات التنمية الريفيه :

يمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه أحداث التنمية الريفية في الدول النامية بشكل عام، في :

١- نمط الإنتاج السائد في القطاعات الريفية بإثارة المتعددة وما يؤثر على ٢- مستوى الدخل الفردي وما يرتبط به من انخفاض في مستوى التعليم والصحة والخدمات الأخرى .

٣- عدم وضوح الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية .

٤- قلة التخطيط المناسب للمشاريع التنموية على المستوى المحلي والاقليمي .

٥- ضعف روابط الاتصال في خطة التنمية .

٦- قلة الخدمات المناسبة والكافية في الريف والمطلوبة للبرامج والمشاريع التنموية .

٧- ضعف الخبرة لدى المسئولين على التخطيط للعملية التنموية في الريف نتيجة عدم إشراكهم في المؤتمرات والحلقات الدراسية عن التنمية الريفية وأسلوب التخطيط لها .

٨- عدم مشاركة السكان الريفيين أو ضعف مشاركتهم في عملية التخطيط للتنمية الريفية .

٩- نقص البيانات والمعلومات وعدم دقتها وشموليتها خاصة ما يتعلق منها بالأوضاع الريفية ومن ثم صعوبة التخطيط السليم لمشروعات التنمية .

١٠- عدم قدرة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية على جذب السكان ومنعهم من الهجرة إضافة إلى قصور وسائل الإرشاد الزراعي والاجتماعي .

١١- انعدام متابعة وتقييم وإعداد مشروعات خطط التنمية بطريقة علمية .

وبالإضافة للمعوقات السابقة هنالك الكثير من المعوقات والتحديات التي يتوقع أن تؤثر سلباً علي برامج التنمية الريفية ومساهماتها في تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالمنطقة العربية إذا لم يتم التصدي لها بالصورة التصحيحية المثلى، ومنها :

١- المعدلات العالية للفقر، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان .

٢- القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول علي الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول المنطقة .

٣- انتشار طرق لاستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية استدامة عطائها، ويترتب عنها الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بذات صلة بانتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس .

٤- ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية قلة فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان .

٥- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي .

٦- السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٧- قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية و الإقليمية والعالمية ، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة .

اسئلة المحاضره العاشرة

السؤال الاول : (التنمية الريفيه عمليه تغير ارتقائي مخطط) اشرحي العبارة السابقه بالتفصيل في ضوء فهمك لأسس التنمية الريفيه ؟